

وقد تلقت وبحشت تقرير اللجنة الخاصة المعنية بعطيات صيانة السلم (٢)

وان تدرك ان شمة حاجة لوضع مبادئ توجيهية متفق عليها تنظم ماتضطلع به الأمم المتحدة من عمليات صيانة السلم ، وتعزز قدرة الأمم المتحدة على تلبية احتياجات صيانة السلم مستقبلا على نحو فعال واقتصادي ،

وان تحيط علما بوثيقة العمل المقدمة الى اللجنة الخاصة من فريقها العامل ، والتي توردها من مشاريع مواد ، بديلة أو مكملة ، لمبادئ توجيهية لتنظيم ماتنفذه الأمم المتحدة من عمليات صيانة السلم (٣) ،

وان تلاحظ كذلك انه رغم ان مشاريع المواد تلك تتطلب مزيدا من الدراسة ، فان اعدادها يمثل تقدما في المهمة الصعبة المتمثلة في التوصل الى مبادئ توجيهية متفق عليها بشأن ماتضطلع به الأمم المتحدة من عمليات صيانة السلم ،

١ - تحيط علما بتقرير اللجنة الخاصة المعنية بعطيات صيانة السلم ، وبخاصة الفقرة ٦ من ذلك التقرير؛

٢ - وتطلب الى اللجنة الخاصة وفريقها العامل تجديد جهودهما بغية الانتهاء من وضع مبادئ توجيهية متفق عليها للاضطلاع بعطيات صيانة السلم وفقا لميثاق الامم المتحدة ، لعرضها على الجمعية العامة في دورتها الثلاثين ؛

٣ - وترجوا من اللجنة الخاصة رفع تقرير الى الجمعية العامة في دورتها الثلاثين .

الجلسة العامة ٣٠٣٠

٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤

٣٢٤٠ (٢٩ - ج) - تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في
الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق
الانسان المطوكة لسكان الاقاليم المحتلة

الف

ان الجمعية العامة ،

ان تسترشد بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه ، وكذلك بمبادئ الاعلان العالمي لحقوق الانسان وأحكامه ،

(٢) المرجع نفسه ، البند ٣٩ من جدول الاعمال ، الوثيقة A/9827 .

(٣) المرجع نفسه ، المرفق ، التذييل .

وان تأخذ بعين الاعتبار أحكام اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب والموقعة في ١٢ آب/اغسطس ١٩٤٩ (٤) ، فضلا عن غيرها من الاتفاقيات والانظمة المتصلة بالموضوع ،

وان تشير الى قراراتها وكذلك الى القرارات الصادرة عن مجلس الأمن ، ولجنة حقوق الانسان وهيئات الأمم المتحدة الاخرى المعنية وعن الوكالات المتخصصة بشأن هذا الموضوع ،

وان تقرر ان تنفيذ اتفاقية جنيف الموقعة في ١٢ آب/اغسطس ١٩٤٩ لا يمكن ولا ينبغي أن يترك معلقا في حالة تنطوي على احتلال عسكري اجنبي وساس بحقوق السكان المدنيين لهذه الاقاليم ،

وان تعرب عن أسفها لاستمرار اسرائيل في رفضها السماح للجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان المطوكة لسكان الاقاليم المحتلة بالوصول الى الاقاليم المحتلة ،

وقد نظرت في تقرير اللجنة الخاصة (٥) ،

١ - تشني على اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان المطوكة لسكان الاقاليم المحتلة لجهودها في اداء المهام التي اوكلتها اليها الجمعية العامة ؛

٢ - وتدعو اسرائيل الى السماح للجنة الخاصة بالوصول الى الاقاليم المحتلة ؛

٣ - وتعرب عن أشد القلق ازاء استمرار اسرائيل وتماديها في تجاهل اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب ، والموقعة في ١٢ آب/اغسطس ١٩٤٩ ، وغيرها من الصكوك الدولية المنطبقة وخاصة ازاء الانتهاكات التالية ؛

(أ) ضم بعض اجزاء الاقاليم المحتلة ؛

(ب) انشاء مستوطنات اسرائيلية في الاقاليم المحتلة ونقل سكان أغراب اليها ؛

(ج) تدمير وهدم الدور والقرى والمدن العربية ؛

(د) مصادرة الممتلكات العربية في الاقاليم المحتلة ونزع ملكيتها ، وجميع الصفقات المعقودة من اجل الاستحواذ على الاراضي ما بين السلطات أو المؤسسات الاسرائيلية أو المواطنين الاسرائيليين من جانب وبين سكان أو مؤسسات الاقاليم المحتلة من جانب آخر ؛

(هـ) اجلاء وترحيل وطرد وتشريد ونقل سكان الاقاليم المحتلة العرب وانكار حقهم في العودة ؛

(٤) الامم المتحدة ، مجموعة المعاهدات ، المجلد ٧٥ ، الرقم ٩٧٣ ، ص ٢٨٧ .

(٥) A/9817 .

(و) الاعتقالات الجماعية للسكان العرب واخضاعهم للحجز الادارى واسـاءة معاملتهم؛

(ز) نهب الممتلكات الاثرية والثقافية؛

(ح) التعرض للحريات والشعائر الدينية وكذلك للحقوق والاعراف المتصلة بالاسرة؛

(ط) الاستغلال غير المشروع للثروة الطبيعية للاقاليم المحتلة ولمواردها وسكانها ؛

٤ - وتعلن أن سياسات اسرائيل تلك لا تشكل فقط مخالفة وانتهاكا مباشريين لمقاصد ميثاق الام المتحدة ومبادئه ، ولا سيما لمبدأى السيادة والسلام الاقليمية ، ولمبادئ وأحكام القانون الدولي المنطبق المتعلق بالاحتلال ، ولحقوق الانسان الاساسية المملوكة للشعب ، بل تشكل كذلك عائقا في سبيل اقامة سلم عادل ودائم ؛

٥ - وتؤكد من جديد ان جميع التدابير المتخذة من قبل اسرائيل لتغيير الطابع المادى للاقاليم المحتلة أو لاي جزء منها ، او لتغيير تكوينها الديموغرافى أو هيكل مؤسساتها أو مركزها هي تدابير باطلية ولاغية؛

٦ - وتؤكد من جديد ايضا ان سياسة اسرائيل المحتلة في توطين عناصر من سكانها والمهاجرين الجدد في الاقاليم المحتلة هي انتهاك صارخ لاتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب ولقرارات الام المتحدة في هذا الشأن ، وتحت جميع الدول على الامتناع عن القيام بأى عمل تستغله اسرائيل فيما بعد في تطبيق سياستها الخاصة بالاستعمار الاستيطانى للاقاليم المحتلة؛

٧ - وتطالب بأن تكف اسرائيل فورا عن ضم الاقاليم العربية المحتلة واخضاعها للاستعمار الاستيطانى وعن جميع السياسات والممارسات المشار اليها في الفقرة ٣ أعلاه ؛

٨ - وتكرر نداءها الى جميع الدول والى المنظمات الدولية والوكالات المتخصصة داعية اياها الى عدم الاعتراف باية تغييرات احدثتها اسرائيل في الاقاليم المحتلة ، والى تجنب القيام بأية اعمال ، بما فيها تلك الداخلة في ميدان تقديم المعونة ، يمكن ان تستخدمها اسرائيل في متابعة انتهاج السياسات والممارسات المشار اليها في هذا القرار؛

٩ - وتطلب الى اللجنة الخاصة ان تعتمد ، ريثما يتم انهاء الاحتلال الاسرائيلى عن قريب ، الى مواصلة التحقيق في السياسات والممارسات الاسرائيلية في الاقاليم العربية التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ، وأن تتشاور ، حسب الاقتضاء ، مع اللجنة الدولية للصليب الاحمر بغية ضمان حماية رفاهية سكان الاقاليم المحتلة وحقوق الانسان المملوكة لهم ، وان تقدم التقارير الى الامين العام في اقرب وقت ممكن ، وكما دعت الضرورة بعد ذلك ؛

١٠ - وترجو الامين العام القيام بما يلي ؛

(أ) تقديم جميع التسهيلات اللازمة للجنة الخاصة ، بما في ذلك التسهيلات اللازمة لزياراتها للاقاليم المحتلة بفرض التحقيق في السياسات والممارسات الاسرائيلية المشار اليها في هذا القرار؛

(ب) تأمين توزيع تقارير اللجنة الخاصة والمعلومات المتعلقة بنشاطاتها والنتائج التي تخلص اليها ، على أوسع نطاق ممكن وبكل السبل المتاحة ، وذلك عن طريق ادارة شؤون الاعلام بالامانة العامة ؛

(ج) اعلام الجمعية العامة في دورتها الثلاثين بشأن المهام الموكولة اليه ؛

١١ - وتقرر أن تدرج في جدول الاعمال المؤقت لدورتها الثلاثين البند المعنون " تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان المملوكة لسكان الاقاليم المحتلة " .

الجلسة العامة ٢٣٠٣

٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤

بـ

ان الجمعية العامة ،

ان تؤكد ان توطيد احترام الالتزامات الناشئة عن ميثاق الامم المتحدة وغيره من صكوك القانون الدولي وقواعده يدخل في عداد مقاصد الامم المتحدة ومبادئها الاساسية ،

وان تضع موضع الاعتبار احكام اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية الاشخاص المدنيين وقت الحرب ، والموقعة في ١٢ اب/اغسطس ١٩٤٩ (٤) ،

وان تذكر ان اسرائيل والدول العربية التي احتلت اسرائيل اقاليمها منذ حزيران / يونيه ١٩٦٧ ، اطراف في هذه المعاهدة ،

وان تؤكد من جديد ان الدول الاطراف في تلك الاتفاقية تتعهد ، طبقا لمادتها الاولى ، لا بمجرد احترام هذه الاتفاقية ، بل ايضا بضمان جعلها موضع احترام في كافة الظروف ،

١ - تؤكد من جديد ان اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية الاشخاص المدنيين وقت الحرب ، والموقعة في ١٢ اب/اغسطس ١٩٤٩ تنطبق على الاقاليم العربية التي تحتلها اسرائيل منذ ١٩٦٧ ؛

٢ - وتدعو مرة اخرى اسرائيل الى ان تحترم وتلتزم احكام تلك الاتفاقية في الاقاليم العربية التي تحتلها اسرائيل ؛

٣ - وتحث كافة الدول الاطراف في تلك الاتفاقية على ان تبذل كل جهودها لضمان احترام احكام الاتفاقية والتزامها في الاقاليم العربية التي تحتلها اسرائيل .

الجلسة العامة ٢٣٠٣

٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤

جيم

ان الجمعية العامة ،

وقد نظرت في تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان المملوكة لسكان الاقاليم المحتلة (٥) ، ولا سيما الجزء 'خاسا' منه ، المتعلق بتدمير مدينة القنيطرة ،

وان تشير الى ان اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب والمؤرخة في ١٢ اب/اغسطس ١٩٤٩ (٤) تنص على حظر قيام الدولة المحتلة بأي تدبير لاية اموال عقارية او شخصية مملوكة فرديا او جماعيا لاشخاص عاديين او للدولة او لهيئات عامة اخرى او لمنظمات اجتماعية او تعاونية ،

وان تلاحظ اقتناع اللجنة الخاصة الراسخ بأن القوات الاسرائيلية والسلطات الاسرائيلية المحتلة كانت المسؤولة عن تدمير القنيطرة تدميرا متعمدا شاملا وذلك خرقا للمادة ٥٣ من اتفاقية جنيف المؤرخة في ١٢ اب/اغسطس ١٩٤٩ ، وفي اطار المادة ١٤٧ من الاتفاقية المذكورة ،

وان تلاحظ كذلك رأى اللجنة الخاصة القائل بأن خطورة الملابس تبرر تعيين لجنة لدراسة الاثار القانونية لتدمير القنيطرة ، ولا سيما في اطار المادتين ٥٣ و ١٤٧ من اتفاقية جنيف ، ومع اعتبار احكام المادة ٦ (ب) من القانون الاساسي لمحكمة نورمبرغ العسكرية الدولية (٦) ، الذي أقرته الجمعية العامة في قرارها ٩٥ (د - ١) المؤرخ في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٤٦ ،

١ - تقر صحة النتيجة التي خلصت اليها اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان المملوكة لسكان الاقاليم المحتلة والقاللة بأن اسرائيل مسؤولة عن تخريب مدينة القنيطرة وتدميرها ؛

٢ - وتقرر في قيام اسرائيل عن عمد بتخريب مدينة القنيطرة وتدميرها خرقا خطيرا لاتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب ، والمؤرخة في ١٢ اب/اغسطس ١٩٤٩ ، وتدين اسرائيل على هذه الاعمال ؛

٣ - وتطلب الى اللجنة الخاصة ان تقوم ، بالاستعانة بخبراء يعينون عند اللزوم بالتشاور مع الامين العام ، بسح لما لحق بالقنيطرة من تدمير ، وبتقدير لطبيعة الضرر المترتب على هذا التدمير ومداه وقيمته ؛

٤ - وتطلب الى الامين العام ان يضع تحت تصرف اللجنة الخاصة كافة التسهيلات اللازمة لها في ادائها لمهمتها ، وان يقدم الى الجمعية العامة تقريرا عن ذلك في دورتها الثلاثين .

الجلسة العامة ٢٣٠٣

٢٩ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٤

(٦) الامم المتحدة ، مجموعة المعاهدات ، المجلد ٨٢ ، الرقم ٢٥١ ، ص ٢٨٤ .